



سؤال قد يبدو للوهلة الأولى مبالغًا فيه أو من وحي الخيال، فالتعصب لفكرة عصمة أئمة الرافضة ما زالت قوية بل وتزداد في طهران، والأحزاب المحافظة هناك تحاول الذهاب بعيدًا في تقدس شخص المرشد الأعلى للجمهورية، وثبتت فكرة كونه النائب عن المهدي المنتظر المزعوم المعصوم الذي لا يخطئ أبدًا.

خاصة وأن هذه الأحزاب ما زالت لها الكلمة الأولى واليد الطولى في إيران. إلا أن شواهد التاريخ تثبت أن الأفكار الباطلة التي لا تتوافق مع النقل الصحيح، وتعارض مع أبسط قواعد العقل الصريح، لا يمكن لها أن تعيش طويلاً مهما استعانت بوسائل الدعاية، أو استقوت بأسباب القوة المادية والمعنوية.

ولعل من أرجح الأساليب في هدم القلاع الوهمية لأمثال هذه الأفكار الأسطورية هو تدمير الفكرة من الداخل، ومحاربتها من جذورها وأصولها وعلى يد أبنائها، وفي التاريخ الإسلامي ما يدل على ذلك، فقد استطاع صقر قريش "عبد الرحمن الداخل" القضاء على فتنة المدعو "شقة بن عبد الواحد المكناسي"، من خلال اختراق جبهته الداخلية، والوصول إلى أقرب الناس إليه ليقضوا عليه، وعلى أدعاءاته المزعومة.

لقد ادعى المدعو "شقنة" الانتساب إلى آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنه من نسل فاطمة الزهراء رضي الله عنها للوصول إلى أهدافه السياسية وأطماعه الشخصية، تماماً كما يدعي الرافضة اليوم ذلك النسب المزعوم لتحقيق المأرب الشخصية، وإذا كانت فتنة "شقنة" قد استمرت عشر سنوات من 151 - 160 هجري، حتى قضي عليها من داخلها، فربما لا تكون فتنة الرافضة كذلك، إلا أن المهم هو إمكانية استثمار بعض التصريحات لتوظيفها في نقض فكرة العصمة والتقديس لشخص المرشد الأعلى في إيران.

فها هو النائب "علي مطهرى" يطالب المرشد الأعلى بإطلاق سراح مير حسين موسوي ومهدي كروبي قائلاً: "إن المرشد ليس معصوماً وإن رأيه في استمرار فرض الإقامة الجبرية ضد قادة الحركة الخضراء ينافي العدالة".

ومع أن المرجع الشيعي ومندوب الولي الفقيه والمرشد الأعلى في مدينة مشهد أحمد علم الهدى هاجم هذا التصريح بشدة قائلاً "إن من يقول بأن المرشد الأعلى على خامنئي غير معصوم، إما أنه مجنون أو عدو"، على حد تعبيره، إلا أن ذلك لا ينفي يقين ساسة طهران ورجال الدين فيها أن فكرة "عصمة المرشد" باطلة وغير صحيحة.

والحقيقة أن وصف علم الهدى النائب مطهرى بالـ "مجنون" وذهباته بعيداً في الرد على تشكike في عصمة المرشد بقوله: "لا يحق لأحد في الجمهورية الإسلامية أن يطرح رأياً مخالفًا لرأي المرشد الأعلى" مضيفاً أنه "حتى مجلس خبراء القيادة لا يستطيع أن يشرف على أداء المرشد والمؤسسات التابعة له، لأن المرشد له حق "الولاية على مجلس الخبراء أيضاً"، دليل على خطورة هذا التصريح الذي ينقض أهم أساس من أسس بناء الدولة الإيرانية ألا وهو "الإمامية".

وإذا أضفنا إلى هذا الهجوم الشديد مطالبة إمام الجمعة في "مشهد" القوى الثورية في إيران بعدم السكوت على تصريحات مطهرى، فإننا لا بد أن ندرك ماذا يعني التشكك بفكرة "العصمة" للأئمة ونائبيهم المزعوم "المرشد الأعلى".

لقد أولى الرافضة هذه الفكرة أهمية كبيرة فأفخموها في دستورهم، حيث تنص المادة الخامسة منه على أنه "في زمن غيبة الإمام المهدى تكون ولاية الأمر وإمامية الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير" وهو المرشد الأعلى للجمهورية . كما أن المادة 110 من الدستور تجعل من شخص المرشد الأعلى للجمهورية الحاكم الفعلى والمهيمن على جميع الأمور فيها، فمهام وصلاحيات ومسؤوليات الولي الفقيه لا تقتصر على شؤون الدولة وحياة الناس فيها، بل تتعدّاها إلى أمور الآخرة، فهو الذي يمنح الناس صكوك الغفران، ويعطيهم جوازات سفر تسمح لهم الدخول إلى الجنة كما يزعمون.

قد يكون التعويل على مجرد تصريح من نائب إيراني لإنهاء وإزالة فكرة عصمة المرشد الأعلى في إيران فيه بعض الشطط، إلا أن العمل على إزالة الغشاوة من على أعين الناس في هذا الإطار، والاستمرار في التأكيد على أسطورية فكرة تقدير الأشخاص ورفعهم عن مستوى الخطأ الذي يقع فيه سائر البشر، لا بد أن تؤتي ثمارها عاجلاً أو آجلاً.

المصادر: